دور التأمين في دعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة حالة المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات "ضمان" نموذجا -

The role of insurance in supporting foreign direct investment in the Arab countries – a case study of the Arab Corporation for the Guarantee Investment and Export Credit "Dhaman" as a model –

برامي فايزة[1]*، خليفة منية[2]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، faiza.berrami@univ-dbkm.dz

[2] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، m.khelifa@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام:2024/02/07 تاريخ القبول: 2024 /08/13 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تسريع النمو وتحقيق التنمية الشاملة من خلال الدور الفعال للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات في تعزيز دعائم العمل المشترك في مجالات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ومدى إنعكاسها على تطور مناخ الإستثمار والأعمال وزيادة جاذبية إقتصادات الدول العربية للإستثمارات الأجنبية.

حيث سعت هذه المؤسسة إلى توفير الضمانات الكفيلة لحماية الإستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال تقديم خدمات التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية لتوفير بيئة إستثمارية ومنتجات تحفزها التوقعات الجيدة للأداء الإقتصادي في ظل تصاعد المنافسة بين دول المنطقة العربية والعالم.

كلمات مفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، خدمات التأمين، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

تصنيفات JEL : D25، G22، G23.

Abstract:

The present paper aims to reveal the role of foreign direct investment in accelerating growth and achieving inclusive development through the effective role of the Arab Foundation for Permanent Investment and Export Credit in enforcing the pillars of joint action in the fields of social and disability development. It also endeavors to investigate the extent of its impact on the development of the investment and business climate and the increase in the attractiveness of the economies of Arab countries for foreign investments.

This institution sought to provide guarantees to protect foreign direct investment. This is conducted by providing insurance services against commercial and non-commercial risks for investors, exporters, contractors, and financial institutions to provide an investment environment with products stimulated by positive insights for economic performance in light of the escalating competition between countries in the Arab region and the world.

Keywords: Foreign direct investment, Insurance services, Arab Corporation for the Guarantee of Investment and export Credit.

JEL Classification Codes: D25,G22, G23.

*برامي فايزة.

1.مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل صور التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية، باعتباره ليس فقط وسيلة لانتقال رأس المال إلى الدول النامية فحسب، بل ناقلا للتقنيات الجديدة والمبتكرة بالإضافة إلى المهارات الادارية والقدرات التنظيمية التي تفتقر إليها، ويمثل ضمان الاستثمار أداة متزايدة في الأهمية لتسهيل إنسياب التدفقات الرأسمالية ودعم التنمية، كما يعتبر آلية للتخفيف من المخاطر بغية تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في الدول المضيفة.

ونتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية والصحية والتكنولوجية التي انعكست على هيكل وطبيعة التعاملات التجارية والإستثمارية، وكذلك على مستويات المخاطر التجارية وغير التجارية التي تعد أحد العناصر الأساسية للتأمين على المستوى الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد وعلى المستوى الإقليمي نشأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" كهيئة عربية مشتركة تقوم بتسهيل تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة بين وإلى الدول الأعضاء بالإضافة إلى دعم أنشطة التجارة العربية الدولية.

ومن خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في:

ما هو دور التأمين في دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وإلى أي مدى يتم استقطاب وتنمية هذه الإستثمارات عربيا؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات سالفة الذكر إعتمدنا الفرضيات التالية:

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الإقتصادية، بإعتبارها الوسيلة الأكثر أمانا للتمويل الخارجي وطريقة فعالة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة، بالإضافة إلى خلق فرص جديدة التي ترفع من مهارات وأداء العمالة.
- تمثل الضمانات المقدمة حماية للإستثمار الأجنبي المباشر من مختلف المخاطر، كما تعتبر من أنجح الوسائل في توفير الأمان اللازم لإستقطاب هذا النوع من الإستثمار من خلال التغطية التأمينية التي توفرها هيئات ومؤسسات تأمينية إقليمية ودولية.
- توفر المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات التغطية التأمينية اللازمة لضمانن الإستثمارات في الدول العربية الأعضاء ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، إلا أنها لاتزال أقل إستقطابا للإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الدول النامية والعالم.

أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:

- عرض وتقديم الإطار المفاهيمي والنظري للإستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في تحقيق التنمية الشاملة لمواجهة تحديات النمو الإقتصادي.
- إبراز دور المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات في نشر المعرفة، بشأن وضع وتطورات مناخ الإستثمار والأعمال وزيادة جاذبية إقتصادات الدول العربية للإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تعزيز دعائم العمل العربي المشترك في مجالات التنمية الإجتماعية والإقتصادية.
- التعريف بجهود المؤسسة في الترويج بمناخ الإستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم من خلال التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول العربية.

منهجية البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات إعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل عرض الأسس النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر والأهمية التي يكتسيها، بالإضافة إلى تحليل المخاطر التي تحيط بهذا النوع من الإستثمار، كما تم إعتماد المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للبحث، من خلال دراسة تطور حجم عمليات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، توزيعها الجغرافي وحصة الدول العربية منها، بإستعمال أدوات التحليل من جداول وأشكال وبيانات وإحصائيات من عدة مصادر ذات صلة بموضوع الدراسة.

2. الإطار النظري ومفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر والمخاطر المحيطة به.

2.1 تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

منذ أن تداول مصطلح الإستثمار الأجنبي، لم يكن هناك تعريف محدد وموحد له، وذلك تبعا لتعدد المفكرين، ومن أهم التعاريف التي حظيت بالإهتمام نذكر ما يلي:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه الإستثمار المقام لتحقيق منفعة طويلة الأجل في المنشآت العاملة في خارج دولة المستثمر. (طلال، 2012، صفحة 199)

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر دوليا، حسب الطبعة السادسة لدليل إحصائات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الإستثمار المباشر) في إقتصاد آخر. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2019، صفحة 81)

من خلال هذه المفاهيم يمكن إستخلاص ثلاث عناصر أساسية وهي كالتالي: (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2019، صفحة 81):

- لا تقام المشاريع الإستثمارية في بلد المستثمر؛
- يقوم المستثمر بالمشاركة في إدارة مشاريعه الإستثمارية؛
- تقوم الدولة المستضيفة للإستثمار وعن طريق مبدأ المشاركة بالإستفادة بنسبة من عائدات العملية الإستثمارية.

2.2. أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

2.2.1. الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية: (بعداش، 2007-2008، صفحة 52):

- **الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** حيث يملك المستثمر الأجنبي حقوق الملكية 100%.
- **الإستثمار المشترك:** هو أن تتوزع ملكية الإستثمار المنجز في البلد المضيف بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة أخرى.

2.2.2. الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة: (C.A, 1999, p. 50-51)

- **الإستثمار الأفقي:** تنطوي على قرارات الإستثمارات في الخارج، وتهدف من جهة إلى الإنتاج لحاجات السوق المحلي للبلد المضيف، ومن جهة أخرى على القرارات المتخذة للإستثمار في البلدان ذات المستوى الإقتصادي المتقارب.
- **الإستثمار العمودي:** يرتكز أساسا على التجارة البينية ومن ثم فإن التباين أو الإختلاف في درجة حيازة أو تخصص عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل) بين مختلف البلدان وكذا تمتع كل منها بمزايا نسبية معينة.
- **الإستثمار المختلط:** والذي يكون فيه مزج بين النوعين السابقين.

2.2.3. الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة: (العيد، 2010-2011، صفحة 32)

- **الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:** وهي مختلف الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بإنتاج سلع في الدولة المضيفة، التي كانت سابقا تستوردها من الخارج، والهدف من هذا الإستثمار تقليص فاتورة الإستيراد.
- **الإستثمار الهادف إلى زيادة الصادرات:** وهي إستثمارات أجنبية مباشرة تتلقاها الدول المضيفة بهدف إنتاج سلع توجه إلى التصدير، وذلك لأجل ترقية الصادرات وتحسين رصيد الميزان التجاري للدولة.
- **الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية:** وهي إستثمارات أجنبية مباشرة تستقبلها الدول المضيفة مع شراكة الدولة المصدرة للإستثمار.

2.3. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية: (زهرة، 2020-2021، صفحة 92)

- يعتبر الإستثمار الأجنبي مصدرا لتعويض العجز في الإدخار المحلي بالإضافة إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، مما يعمل على جذب المزيد من التدفقات الإستثمارية.
- يعتبر الإستثمار الأجنبي عاملا أساسيا في عملية التصدير من خلال جذب تدفقات إستثمارية جديدة والذي ينعكس إيجابا على الصادرات من السلع والخدمات حيث يعد مصدر لتعويض العجز في الإدخار وفي ميزان المدفوعات خاصة من العملة الأجنبية، ومن الدول الرائدة في هذا المجال الصين التي تستقطب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار.
- الإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.
- الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

2.4. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

يوجد أربعة محددات رئيسية لها علاقة مباشرة تحدد قدرة البلد المضيف لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وهي: (قعلول، 2007، صفحة 11)

2.4.1. المحددات الإقتصادية: كحجم السوق ومعدلات النمو والنفاذ للأسواق العالمية ومدى توفر الموارد الطبيعية والعمالة والتقنيات وعوامل الكفاءة كتكلفة المدخلات؛

2.4.2. تيسير مناخ الأعمال: كالحوافز الإستثمارية ومقاومة الفساد وبيروقراطية الإدارة؛

2.4.3. إطار سياسة الإستثمار: من إستقرار سياسي وإجتماعي وإقتصادي والقوانين المنظمة للإستثمار والسياسات الضريبية والإتفاقيات الدولية المبرمة لهذا الغرض.

2.4.4. البنية الأساسية: من طرقات وموانئ والخدمات اللوجستية.

2.5. المخاطر التي تتعرض لها الإستثمارات:

يواجه المستثمر وهو يزاول نشاطه نوعين من المخاطر هما المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية:

2.5.1. المخاطر التجارية: فهي التي تنشأ عن نشاط المشروع من تقلبات تتعلق بظروف السوق، أو بإدارة المشروع أو إحتياجاته إلى التمويل الطويل أو المتوسط أو قصير الأجل، والتي قد ينجم عنها خسارة تلحق بالمستثمر، أو كسب يفوته، أو فقدان لجزء أو كل رأسماله. (زهرة، 2020-2021، صفحة 130)

2.5.2. المخاطر غير التجارية: وهي تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة، وتتصل بالأوضاع السياسية والأمنية العامة، وهذه الإجراءات تخرج بطبيعتها عن إرادة المستثمر، ولا يستطيع في الظروف العادية التأثير عليها أو تجنب أثارها وإنعكاساتها على المشروع الإستثماري. (المقصود، 2007، صفحة 27)

3. تطور أداء المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات في إطار دعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

3.1. التعريف بالمؤسسة العربية لضمان الإستثمارو إئتمان الصادرات " ضمان"

3.1.1. التعريف بالمؤسسة:

هي مؤسسة عربية تنموية رائدة متعددة الأطراف مقرها الكويت، تأسست "ضمان "عام 1974 كأول مؤسسة إقليمية لضمان الإستثمار في العالم وتطورت عبر السنوات لتشمل أنشطتها تأمين إئتمان الصادرات لخدمة المصدرين والمؤسسات المالية. (The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, p. 3)

وهي مؤسسة مشتركة بنسبة 100% من قبل 21 دولة عربية، منها 58% مساهمة مباشرة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى مساهمة غير مباشرة بنسبة 42% من خلال أربع هيئات مالية.

3.1.2. أهدافها:

تهدف "ضمان" إلى تشجيع تدفق الإستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، وتشجيع صادراتها ودعم واردات الدول الأعضاء من السلع الإستراتيجية والرأسمالية، وذلك من خلال برنامجي تأمين الإستثمار المباشر وتأمين إئتمان الصادرات، بالإضافة إلى تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الإستثمارات وأوضاعها في الدول العربية.

3.2. آليات تأمين الإستثمار في إطار مؤسسة "ضمان":

تهدف شركة "ضمان" إلى:

- تحفيز التدفقات الإستثمارية العربية البينية والأجنبية؛
- دعم واردات الدول الأعضاء من السلع الأستراتيجية والرأسمالية؛
- تطوير البحوث المرتبطة بتحديد فرص الإستثمارات في الدول العربية.

مدة التغطية(The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, p. 4) :

- توفر "ضمان" تغطية لمدة تصل إلى عشر سنوات، يمكن تمديد التغطية لمدة 5 سنوات إضافية تبررها طبيعة المشروع؛
- يجوز للمؤمن عليه تخفيض المبلغ المغطى أو إلغاء البوليصة في أي فترة زمنية من العقد؛
- لا يمكن إنهاء عقد التأمين إلا إذا لم يقم المؤمن له بدفع قسط التأمين.

3.2.1. مخاطر المؤمن عليه:

يختار المستثمر المخاطر المراد تأمينها (خطر واحد أو أكثر) لكل فترة حيث تكون مدة العقد سنة واحدة (The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, p. 5)

أ- **المصادرة:**

- المصادرة أو نزع الملكية أو التأميم أو التسوية الإجبارية أو أي إجراء آخر تتخذه السلطات العامة في البلد المضيف قد يقلل أو يلغي ملكية الإستثمار المؤمن عليه أو السيطرة عليه؛
- المصادرة "الزاحفة" مشمولة أيضا، والمتمثلة في القيود المستمرة على حقوق الملكية التي بمرور الوقت لها تأثير المصادرة.

ب- **عدم تحويل العملة وقيود التحويل:**

- الإجراءات المباشرة أو غير المباشرة التي تتخذها السلطات العمومية في البلد المضيف التي تزيد من قدرة المستثمر على تحويل العملة المحلية الواردة من المشروع المؤمن (أرباح، رأسمال، فوائد) إلى العملات الأجنبية لتحويلها إلى خارج البلد المضيف؛
- تحويل العملات الأجنبية إلى خارج الدولة المضيفة.

ت- **الحروب والإضطرابات المدنية:**

أعمال الحرب الصادرة عن كيان أجنبي أو البلد المضيف، أو الإضطرابات المدنية في البلد المضيف بما في ذلك الثورات أو الإنقلابات أو التمرد أو الإرهاب أو التخريب الذي يلحق الضرر المباشر، أو إتلاف الأصول الملموسة للمشروع المؤمن عليه أو يؤدي إلى توقيف العمليات الأساسية والضرورية لإستمراره ماليا.

ث- **الإخلال بالعقد:**

عدم قدرة المستثمر على تنفيذ قرار حكم صادر لصالحه ضد البلد المضيف نتيجة لخرق أو تنصل من الدولة المضيفة لشروط عقدها مع المستثمر، بشرط بذل المستثمر كل الجهود وإستنفاذ السبل المتاحة لتطبيق وإنقاذ قرار التحكيم ضد البلد المضيف خلال فترة صدور العقد.

3.2.2. قسط التأمين:

يتم حساب وتسعير أقساط التأمين للمخاطر الأربعة سالفة الذكر بشكل منفصل، وتختلف قيمة الأقساط حسب الدولة المضيفة للإستثمار، ويتم دفع أقساط التأمين في بداية كل فترة عقد. (The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, p. 5)

3.2.3. التعويض:

- بالنسبة للإستثمار في الأسهم: تدفع " ضمان" نسبة 90% من مبلغ الخسارة ويحتفظ المؤمن عليه بنسبة 10% من مبلغ الخسارة على مسؤوليته الشخصية؛

- بالنسبة للقروض: تقدم " ضمان " ما يصل إلى 95% تعويضا عن أصل الدين والفائدة المستحقة على مدة القرض (The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, p. 5).

3.2.4. الحد الأقصى لقيمة ضمان كل مشروع:

يبلغ الحد الأقصى لقيمة ضمان كل مشروع 95 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة للمبالغ التي تفوق الحد الأقصى فيمكن لـ "ضمان" تعبئة سعة إضافية من السوق بفضل تصنيفات "S&P AA-[1]" وسمعتها وحالة الدائن المفضل لديها مع الدول الأعضاء. (The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, p. 5)

3.3. خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية الأخرى (The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, p. 6):

3.3.1. عدم الوفاء بالإلتزام المالي السيادي (NHSFO):

تحمي NHSFO المقرض من الخسائر الناتجة عن فشل الكيان العربي السيادي أو شبه السيادي في تسديد دفعة مستحقة بموجب إلتزام أو ضمان دفع مالي غير مشروط، ويتضمن ذلك إلتزاما بالدفع المباشر من الحكومة أو ضمانا حكوميا لإلتزامات مؤسسة عمومية (ملك للدولة) أو مشروع مشترك عام.

3.3.2. وثيقة تأمين الأصول المتداولة:

- تحصى معدات المقاولين الموجودة في دولة عربية بخلاف دولة المقاول من المخاطر السياسية مثل عدم القدرة على إعادة التصدير، نزع الملكية، الشغب، الإرهاب والحرب؛
- يجب إستيراد المعدات المؤهلة من خارج بلد المشروع أو الحصول عليها محليا ودفع مستحقاتها بالعملة الأجنبية المحولة من الخارج؛
- تتوافق فترة عقد التأمين مع مدة المشروع في حالة وجود مطالبة، يحصل المقاول المؤمن عليه على تعويض يتراوح بين 85% و90% من الخسارة المتكبدة.

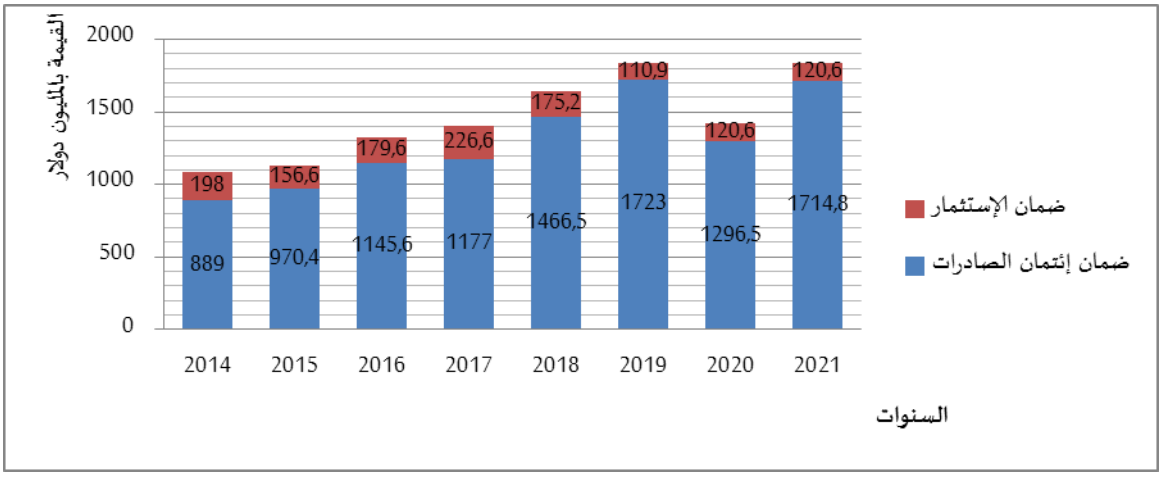
[1] تتمتع المؤسسة " ضمان" بتصنيف إئتماني مرتفع "AA-" من قبل وكالة "S&P " ستاندر أند بورز العالمية بصفة متواصلة منذ عام 2008. ويعكس هذا التصنيف متانة التحكم في المخاطر وقوة وكفاية رأس المال والسيولة الإستثنائية التي تتمتع بها المؤسسة، علاوة على تميزها بهيكل حوكمة قوي يتسم بعلاقات مستقرة وداعمة مع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تمتعها بمكانة الدائن المميز مع تلك الدول.

الجدول رقم01: تطور حجم عمليات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وتأمين إئتمان الصادرات للفترة 2014-2021 القيمة: بالمليون دولار

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ضمان إئتمان الصادرات	889.0	970.4	1145.6	1177.0	1466.5	1723.0	1296.5	1714.8
ضمان الإستثمار	198.6	156.6	179.6	226.6	175.2	110.9	120.6	120.6
المجموع	1087.6	1127	1325.2	1403.6	1641.7	1833.9	1417.1	1835.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: نشرة ضمان الإستثمار2021، الجزء الثالث: عمليات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، يوليو سبتمبر2021، ص36.

الشكل رقم 01: تطور حجم عمليات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وتأمين إئتمان الصادرات للفترة 2014-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم01.

عرف حجم عمليات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات " ضمان" إرتفاع بوتيرة منتظمة من سنة 2014 إلى 2019، حيث تضمنت تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في يناير 2015 إنخفاضا ملحوظا في معدل نمو الإقتصاد العربي للعام 2014 حيث بلغ 1.7%مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8% عام 2013، وذلك كمحصلة لإنكماش الناتج في ثلاث دول عربية وإنخفاض معدل نمو الناتج في سبعة دول، في مقابل نمو إقتصادات بقية الدول العربية بمعدلات تتراوح ما بين 1.4% و6.8%، وبشكل عام تباينت معدلات النمو في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط، ما بين الإرتفاع والهبوط، وذلك لعدة أسباب أبرزها إستمرار تراجع عائدات النفط وبحدة كمحصلة إجمالية لإنخفاض نسبي للإنتاج وهبوط واضح للأسعار لأسباب متعددة من أهمها قرار منظمة الدول المصدرة للنفط خارج المنظمة، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة التي سجلت إرتفاعا في إنتاجها للنفط الصخري للعام الثالث على التوالي، وضعف الطلب غير المتوقع في بعض الإقتصادات الرئيسية وخاصة الأسواق الصاعدة.

أما بقية الدول العربية المستوردة للنفط فقد شهدت هي الأخرى أداء متباينا، حيث إرتفعت معدلات النمو في عدد من الدول التي نجحت نسبيا في التعاطي مع التحولات السياسية وأجواء عدم اليقين الناشئة عن التطورات الجارية، في مقابل تراجعها في دول أخرى هي أكثر عرضة للصراعات العنيفة، وما يصاحب ذلك من إختلالات

جوهرية على صعيد الإقتصاد الكلي، وقد عرفت الصادرات العربية من السلع والخدمات إنخفاضا بقيمة 5 مليار دولار، حيث إنتقلت من 1502 مليار دولار عام 2013 إلى 1497 مليار دولار عام 2014، كما عرف الناتج المحلي الإجمالي العربي تحسنا، حيث بلغ نسبة 2.6% عام 2015 مقابل 2.2% عام 2014 وذلك راجع لتحسن معدلات النمو في عشرة دول عربية مع إستقرار وتراجع في تسع دول أخرى خلال نفس الفترة.

أما الدول العربية المصدرة للنفط ورغم إستمرار تراجع الأسعار والعائدات فإنها لم تتأثر بشكل كبير وهذا راجع لإستمرار الإنفاق الإستثماري القومي، أما باقي الدول العربية فقد شهدت أداءا متباينا بسبب جهودها في تحسين ظروفها الإقتصادية والسياسية.

وفيما يتعلق بحركة التجارة العربية للسلع والخدمات إنخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 361 مليار دولار أي بنسبة 26% عام 2015.

أما الإصلاحات الإقتصادية في بعض الدول والإرتفاع النسبي في أسعار النفط، فقد ترتب عليهما حدوث تحسن في النشاط الإقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2016، لكنه ظل ضعيفا ودون مستوياته القياسية السابقة حيث إرتفع معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 2.9% مقارنة بـ 2.5% عام 2015، إلا أنه ومع إرتفاع معدل نمو السكان بمعدل بلغ 4.9% فقد ترتب على ذلك تراجع لمتوسط دخل المواطن العربي من 7324 دولار لعام 2015 إلى 7231 دولار لعام 2016، أما الصادرات فقد سجلت إنخفاضا بمقدار 56 مليار دولار وبنسبة 5.6% إلى 938 مليار دولار عام 2016.

خلال العام 2017 إرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 2.6 ترليون دولار إستنادا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ولكن مع تباطؤ معدل النمو الذي قدر بـ 2% مقارنة بمستوى بلغ 3.3 % عام 2016، وذلك نتيجة إستمرار تأثيرات التطورات الجيوسياسية في المنطقة على عدد من الإقتصادات المهمة مقابل تحسن نسبي شهدته معدلات النمو في عدد من الدول عام 2017، كذلك شهدت حصة الدول العربية من الناتج العالمي تراجعا بنسبة 0.4%.

أما حركة التجارة العربية من السلع والخدمات فقد إرتفعت عام 2017 بنسبة 10.5% لتبلغ قيمة 2135.3 مليار دولار، وذلك كنتيجة لإرتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 14.8% أي بقيمة 1071.4 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط الذي لايزال يمثل 58% من الصادرات السلعية للمنطقة.

خلال العام 2018، واصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نموه ليبلغ 2.7 ترليون دولار إستنادا لتقديرات صندوق النقد الدولي، مع إرتفاع معدل النمو إلى 2.8%مقارنة بمستوى بلغ 1.3% عام 2017 وذلك نتيجة

تحسن نسبي شهدته معدلات النمو في أكثر من نصف الدول بما فيها غالبية الدول المصدرة للنفط، كذلك شهدت حصة الدول العربية من الناتج العالمي نموا من 3.1% عام 2017 إلى 3.3% عام 2018.

أما حركة التجارة العربية للسلع والخدمات فقد إرتفعت حسب صندوق النقد الدولي عام 2018 وذلك نتيجة لإرتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 17.4% إي بقيمة 1264 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط الذي لايزال يمثل أكثر من نصف الصادرات السلعية للمنطقة.

أما خلال العام 2019 واصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نموه ليبلغ 2697 مليار دولار إستنادا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ولكن مع تراجع معدل النمو إلى 1.9% مقارنة بمستوى بلغ 2.4% عام 2018، وذلك نتيجة إنكماش إقتصادات ليبيا بالدرجة الأولى، ثم السودان، وفلسطين، في مقابل تحسن نسبي للنمو في ثماني دول أخرى، فيما شهدت حصة الدول العربية من الناتج العالمي إستقرار حوالي 3.1% عام 2019، مع تراجع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 33% إلى 1229 مليار دولار جراء هبوط أسعار النفط.

وفي 2020 ونظرا لتداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 وما صاحبها من إنهيار في أسعار عائدات النفط الأمر الذي نتج عنه إنكماش الناتج المحلي الإجمالي العربي بنسبة 5% في أكتوبر 2020 (حسب تقديرات صندوق النقد الدولي) حيث قدر حجم الخسائر بـ 331 مليار دولار ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2394 مليار دولار ، إذ تراوحت معدلات إنخفاض ناتج الدول العربية ما بين 1% و66.7% ، على غرار مصر التي حققت نموا إيجابيا بمعدل 3.5%، فيما تراجعت حركة التجارة العربية للسلع والخدمات بنسبة 22% أي بقيمة 1804 مليار دولار وذلك نظرا لإنخفاض الصادرات العربية بنسبة 27.3% أي ما قيمته 881 مليار دولار.

أما سنة 2021 ونظرا لعودة النشاط الإقتصادي وإرتفاع أسعار النفط بنسبة تعادل 60% في العديد من الدول العربية، إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% أي ما قيمته 3 ترليونات دولار مما أدى إلى تراجع في عجز الموازنة بنسبة 63% ليبلغ 102 مليار دولار كما إنخفض المتوسط الإفراضي على 3.7% من الناتج الإجمالي العربي لعام 2021 مقارنة بعام 2020 الذي قدر بـ 9.2%.

وفي 2020 ونظرا لتداعيات جائحة كوفيد 19 فقد إنخفضت أسعار وعائدات النفط، أما تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (حسب تقديرات الأونوكتاد) فقد عرفت إرتفاعا بنسبة 205% أي ما قيمته 40.5 مليار عام 2020 بالموازاة فقد إرتفعت حصة الدول العربية إلى 4.1% من إجمالي العالمي المقدر ترليون دولار وكذا زيادة نسبتها البالغة 5.7% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية حيث قدرت قيمة هذه الأخيرة بـ 711 مليار دولار.

كما شهدت حركة التجارة العربية للسلع والخدمات إنتعاشا ملحوظا خلال عام 2021 بنسبة 21.7% أي ما قيمته 2.2 ترليون دولار ، وهذا راجع لإرتفاع الصادرات العربية بنسبة 31.1% أي 11623 مليار دولار جراء إرتفاع الإيرادات النفطية وكذا نمو الواردات العربية بنسبة 12.6% أي 1029.7 مليار دولار خلال نفس الفترة.

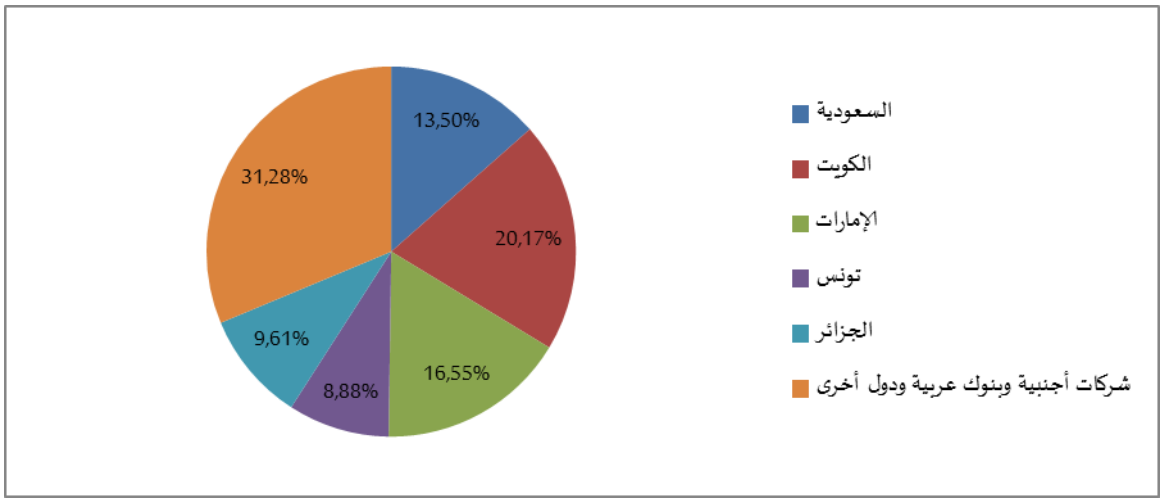
الجدول رقم 02: تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة وفق الدول المصدرة للإستثمار والسلع للفترة من 2014-2020.

القيمة: بالمليون دولار

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
السعودية	202.8	188.0	255.5	280.9	206.5	112.7	80.8	1327.2
الكويت	207.3	153.5	231.0	220.0	280.0	483.4	409.1	1984.3
الإمارات	126.4	137.4	261.5	215.6	351.1	394.6	141.1	1628
تونس	103.7	96.7	90.2	142.1	173.9	132.3	134.7	873.6
الجزائر	87.4	125.0	100.1	131.9	152.5	140.5	208.4	945.8
شركات أجنبية وبنوك عربية ودول أخرى	258.8	259.9	255.8	207.7	279.8	498.5	386.9	3077.4
الإجمالي	1087.6	1127.1	1325.1	1403.6	1641.7	1833.9	1417.2	9836.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: نشرة ضمان الإستثمار2021، مرجع سابق، ص 37.

الشكل رقم02: تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة وفق الدول المصدرة للإستثمار والسلع للفترة من 2014-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم02.

يوضح التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة وفقا للدول المصدرة للإستثمار والسلع إلى الدول العربية والعالم خلال الفترة بين 2014-2020، حيث حلت الكويت في المرتبة الأولى بقيمة 1984.3 مليون دولار وبحصة بلغت 20.17% تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 1628 مليون دولار وبحصة بلغت 16.55% ثم جاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 1327.2 مليون دولار وبحصة بلغت 13.50% تلتها في المرتبة الرابعة الجزائر بقيمة 945.8 مليون دولار بحصة تقترب من 10%، في حين حلّت تونس في المرتبة الخامسة بقيمة 873.6 مليون دولار وبحصة بلغت

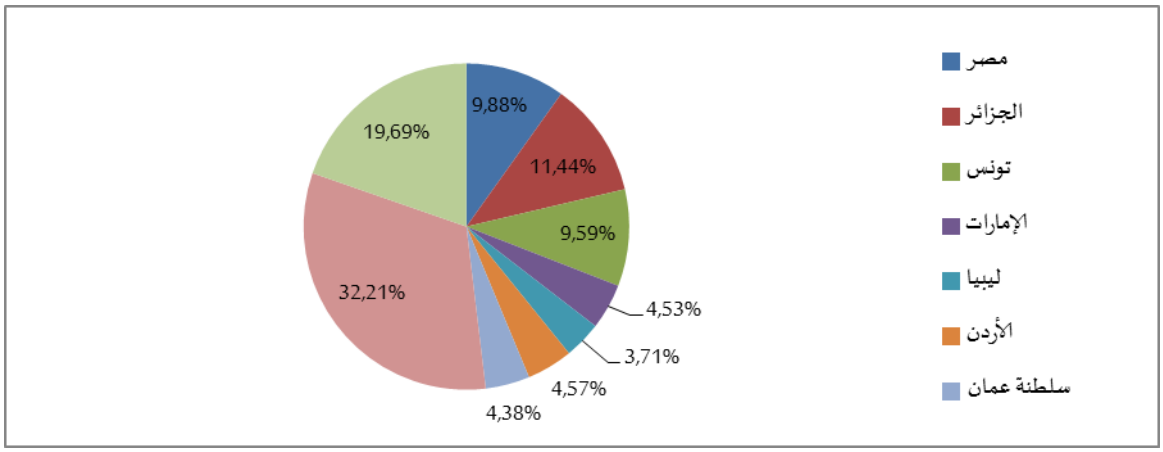
8.88% فيما توزعت العمليات والبالغ قيمتها 3077.4 مليون دولار وحصتها 31.28% من مجمل العمليات على دول أخرى عربية وغير عربية وشركات أجنبية وبنوك عربية.

الجدول رقم 03: تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة وفق الدول المضيفة للإستثمار والمستوردة للسلع للفترة 2014-2020 القيمة: بالمليون دولار

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
مصر	93.85	119.91	171.76	205.41	180.64	101.19	99.48	972.24
الجزائر	57.04	204.10	138.50	144.88	164.64	165.86	250.74	1125.76
تونس	28.07	127.11	122.64	167.44	188.72	136.12	173.00	943.1
الإمارات	45.57	66.09	79.88	71.41	59.30	58.51	64.56	445.32
ليبيا	20.83	14.00	42.61	39.56	30.00	122.06	95.67	364.73
الأردن	42.91	53.76	24.93	38.22	27.80	112.09	149.30	449.01
عمان	31.43	16.70	24.29	29.86	73.44	133.39	121.74	430.85
باقي الدول العربية	421.24	408.42	515.11	524.58	629.06	503.79	1024.3	4026.5
إجمالي الدول غير العربية	346.65	116.97	205.41	182.22	288.11	500.92	296.02	1936.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: نشرة ضمان الإستثمار 2021، مرجع سابق، ص38.

الشكل رقم03: تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة وفق الدول المضيفة للإستثمار والمستوردة للسلع للفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم03.

يكشف التوزيع الجغرافي للعمليات وفق الدول المضيفة للإستثمار والمستوردة للسلع خلال نفس الفترة 2014-2020 أن الدول العربية إستفادت بنحو 80% من مجمل عمليات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، وحلت الجزائر في المقدمة بقيمة 1125.76 مليون دولار وبحصة 11%، تلتها في المرتبة الثانية مصر بقيمة 972.24 مليون دولار وبحصة نحو10%، كما حلت تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 943.1% مليون دولار وبحصة 9.6%، ثم الأردن في المرتبة الرابعة بقيمة 449.01 مليون دولار وبحصة 4.5%، وفي المرتبة الخامسة حلت

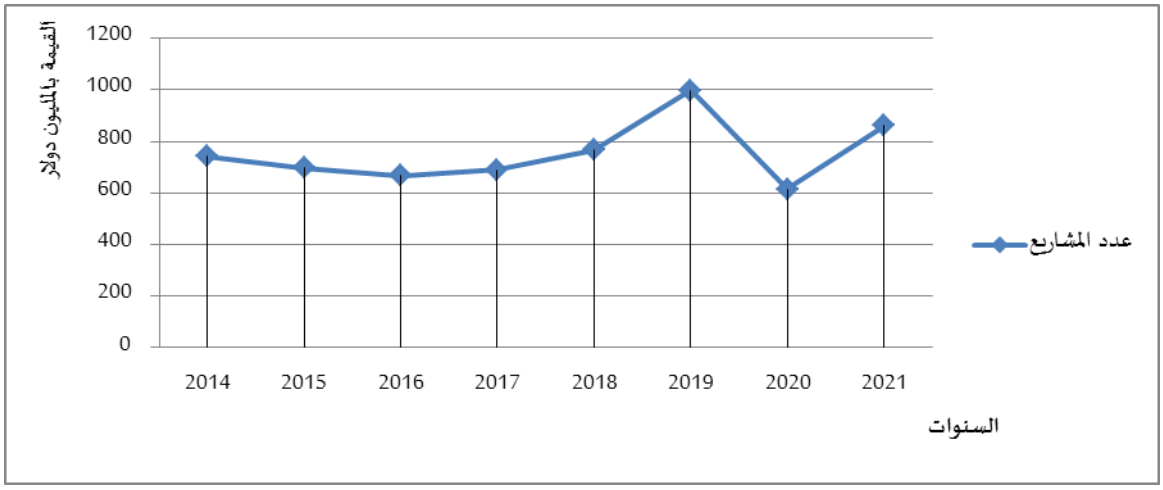
الإمارات وبقيمة تقدر بـ 445.32 مليون دولار وبحصة 4.5%، ثم سلطنة عمان وليبيا بحصص 4% و3% على التوالي، في حين بلغت حصة باقي الدول العربية 32.21% بقيمة 3168.88 مليون دولار، وبلغت حصة الدول غير العربية نحو 19% بقيمة 137.29 مليون دولار.

الجدول رقم04: تطور مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2014-2021 **القيمة: بالمليون دولار**

السنة	عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	الوظائف
2014	743	60413	89099
2015	698	43313	82008
2016	668	90179	95434
2017	690	70375	77149
2018	768	82302	117368
2019	999	57009	102702
2020	616	33946	54083
2021	862	32788.7	75495

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2022، الجزء الثاني: مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021، ص30.

الشكل رقم04: تطور مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2014-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم04.

2014: شهد إنشاء 743 مشروعا إستثماريا جديدا في الدول العربية أي تراجع بـ 42 مشروعا مقارنة مع سنة 2013بتكلفة إستثمارية قدرت بـ 60.4 مليار دولار حيث وفرت هذه المشاريع أكثر من مليون و89 ألف فرصة عمل.

2015: بلغت عدد المشاريع الجديدة في الدول العربية 698 مشروعا وقد قدرت تكلفتها الإستثمارية بـ 43.3 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع نحو 82 ألف فرصة عمل.

2016: بلغ عدد المشاريع 668 مشروعا أي تراجع بـ 30 مشروعا مقارنة مع سنة 2015 بتكلفة إستثمارية قدرت بـ 90.1 مليار دولار، في حين وفرت هذه المشاريع 95.4 ألف فرصة عمل أي زيادة تقدر بـ 13 ألف.

2017: ووفقا لقاعدة بيانات أسواق الإستثمار الأجنبي المباشر "FDI Markets" شهد قيام 627 شركة بإنشاء 690 مشروعا إستثمارية بأكثر من 70.3 مليار دولار ووفرت نحو 77 ألف فرصة عمل.

2018: تم إنشاء 768 مشروعا مقارنة مع 2017 وتخص تلك المشاريع 701 شركة، وقد قدرت تكلفتها الإستثمارية بأكثر من 82.3 مليار دولار حيث وفرت أكثر من 117.3 ألف فرصة عمل.

2019-2020: عاودت مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال العام 2020 تراجعها في الدول العربية بعد الإرتفاع الواضح الذي شهدته خلال العام 2019، وذلك كنتيجة مباشرة لتداعيات فيروس كورونا المستجد وإجراءات الإغلاق المصاحبة له، في المنطقة والعالم وخصوصا لدى الدول المصدرة الرئيسية لرؤوس الأموال وذلك وفقا للمؤشرات التالية:

- تراجع عدد المشاريع الجديدة في الدول العربية بمعدل 38.3% من 999 مشروعا عام 2019 إلى 616 مشروعا عام 2020، لتمثل 3.8% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.
- كما تراجعت التكلفة الإستثمارية لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 40.5% من 57 مليار دولار إلى نحو 34 مليار دولار بمتوسط 55 مليون دولار للمشروع.
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2020 أكثر من 54 ألف وظيفة بمتوسط 87 وظيفة للمشروع، وبتراجع 47.3% مقارنة بنحو 103 ألف وظيفة عام 2019.

2021: شهدت مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية إرتفاعا ملحوظا تزامنا من التعافي الذي شهده الإقتصاد العالمي نتيجة عودة النشاط الإقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية في العديد من الدول بعد فترات الإغلاق لإحتواء جائحة كوفيد19 خلال عام 2020، مما ساعد على تحسن جميع المؤشرات على النحو التالي:

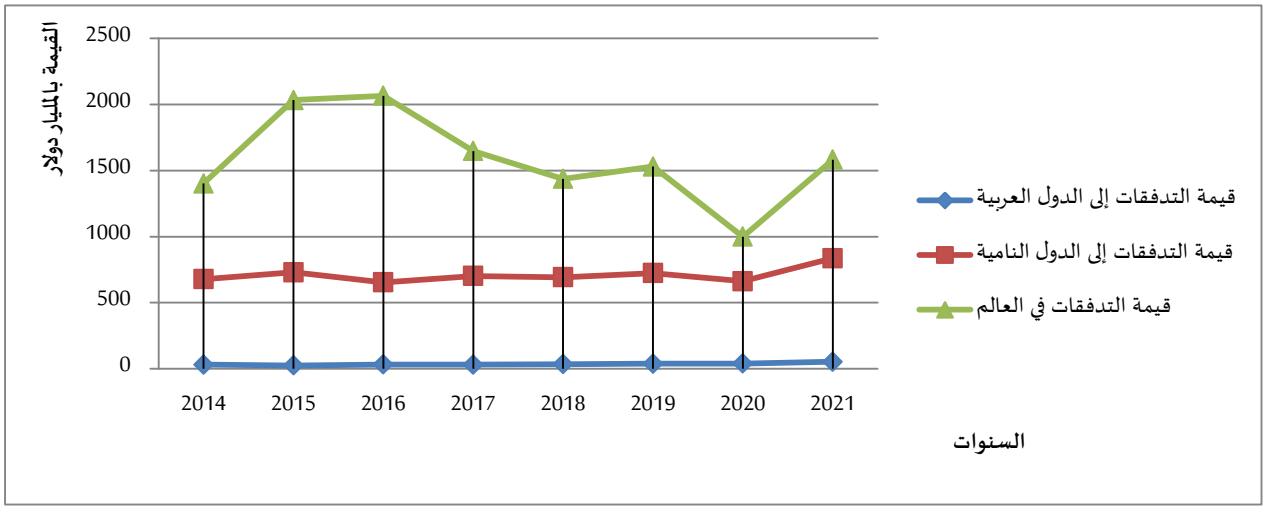
- إرتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في الدول العربية بمعدل 37% إلى 862 مشروعا عام 2021، لتمثل 6.4% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2021 أكثر من 75 ألف وظيفة (تمثل 4.5%من الإجمالي العالمي)، بمتوسط 87 وظيفة للمشروع، وبتراجع 5% مقارنة بنحو 92 وظيفة عام 2020.

الجدول رقم 05: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم 2014-2021.

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة التدفقات إلى الدول العربية (مليار دولار)	31.6	25.5	33.0	31.3	35.6	39.5	37.2	52.9
قيمة التدفقات إلى الدول النامية (مليار دولار)	688.6	740.9	660.6	695.0	695.0	716.2	643.9	836.6
قيمة التدفقات إلى العالم (مليار دولار)	1402.5	2063.6	2045.4	1632.4	1448.3	1480.6	963.1	1582.3
حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية(%)	4.6	3.4	5.0	4.5	5.1	5.5	5.8	6.3
حصة الدول العربية من العالم(%)	2.3	1.2	1.6	1.9	2.5	2.7	3.9	3.3

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2022، الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021، ص53.

الشكل رقم05: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية والنامية وفي العالم 2014-2021.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم05.

2014: تراجعت التدفقات الواردة إلى الدول العربية بنسبة 3.6% أي ما قيمته 44 مليار دولار، كما بلغت نسبة الإستثمارات الوافدة إليها 3.6% من الإجمالي العالمي والبالغ 1.3 ترليون دولار و6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار .

2015: كما سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية إنخفاضا بنسبة 10% أي ما يعادل 40 مليار دولار، كما بلغت نسبة الإستثمارات الوافدة إليها 2.3% فقط من إجمالي العالمي المقدر بـ 1.76 ترليون دولار و5.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار.

2016: أما تدفقاته الواردة الى الدول العربية فقد شهدت إرتفاعا بنسبة 25% ما يعادل 31 مليار دولار ، مقابل 25.1 مليار دولار عام 2015، وفي المقابل فقد بلغت نسبة الإستثمارات الوافدة إليها 1.8% فقط من إجمالي العالمي والمقدر بـ 1.75 ترليون دولار، ونسبة 4.8% من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار.

2017: سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (حسب الأونكتاد) تراجعا بنسبة 11.5% أي بقيمة 28.7 مليار دولار مقابل 32.4 مليار دولار عام 2016/ أما نسبة الإستثمارات الوافدة إلى الدول العربية فقد قدرت بـ 2% فقد من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار و4.3% من إجمالي الدول النامية ما قيمته 671 مليار دولار.

2018: شهدت التدفقات الواردة إلى الدول العربية حسب الأونكتاد تراجعا طفيفا بنسبة 0.34% إلى 31.2 مليار دولار مقابل 31.3 مليار دولار عام 2017، ولكن مع إرتفاع حصة الدول العربية إلى 2.4% من الإجمالي العالمي البالغ 706 مليار دولار.

2019: عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (حسب الأونكتاد) إرتفاعا بنسبة 2.3% ما قيمته 34.7 مليار دولار، وفي المقابل إنخفضت حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي حيث بلغت 2.3% ما يعادل 1540 مليار دولار، أما حصتها من إجمالي الدول النامية فقد إرتفعت إلى 5.1% بقيمة 685 مليار دولار.

2020: تحسنت حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بقيمة 662.2 مليار دولار أما على مستوى العالم بلغت 999 مليار دولار.

2021: عرفت حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية إرتفاعا بلغ 6.35% مقابل 5.8% لعام 2020، وهذا رغم تراجع حصتها من الإجمالي العالمي حيث قدرت عام 2021 بـ 3.3% مقابل 3.9 عام 2020 كما شهد عام 2021 أعلى مستوى لحجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية خلال الفترة من 2014 إلى 2021.

4. خاتمة:

أصبحت مسألة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من التحديات الأساسية في الاقتصادات العالمية عامة والبلدان النامية خاصة، مما أدى إلى السعي لتوفير مناخ استثماري ملائم وبذل المزيد من الجهود لتحسينه، لما يوفره من قيمة مضافة في توفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا، وزيادة فرص العمل بالإضافة إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

ورغم الجهود التي بذلتها الدول العربية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن تدفقات رؤوس الأموال إليها، اتسمت بالتذبذب من حيث القيمة والحصة بالنسبة لمجمل التدفقات العالمية وتدفقات الدول النامية، حيث تتفاوت الدول العربية في درجة جذبها للاستثمار الأجنبي، ويتوقف ذلك على هيكل وطبيعة التعاملات التجارية والاستثمارية، وكذلك على مستوى المخاطر التجارية وغير التجارية التي تعد أحد العناصر التي تنظم صناعة التأمين على مستوى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات المتخصصة في التعاملات التجارية والاستثمارية والتمويلية.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الهامة للتدفقات المالية طويلة الأمد إلى الدول المضيفة حيث يعتبر الخط الناقل لأحدث التقنيات والإبتكارات الحديثة سواء كانت منتجات أو وسائل فنية أو خبرات بالإضافة إلى خلق فرص عمل مع تأهيل اليد العاملة وتحديث الممارسات التنظيمية والإدارية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق تنمية إقتصادية شاملة وذلك بإتباع إستراتيجية هادفة لجلب المستثمر الأجنبي إلى الدول النامية عامة والعربية خاصة من خلال تكييف مناخ أعمالها وتوفير بيئة إستثمارية منتجة تحفزها التوقعات الجيدة للأداء الإقتصادي في ظل تصاعد المنافسة بين دول المنطقة العربية والعالم؛
- إن توفر الضمانات الكفيلة بحماية الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم آليات جذب وتشجيع هذا النوع من الإستثمار من خلال ما توفره هيئات التأمين الوطنية والدولية من تغطية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، بتعويض المستثمر المتعاقد عن الأضرار التي تلحقه، مما يسهم في تحسين الوضع التنافسي للإستثمار وزيادة فرصه إقليميا ودوليا، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- تعمل المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات على تشجيع تدفق الإستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية ودعم التجارة المحلية والتمويل على الصعيد العربي تقديم خدمات التأمين للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية؛
- تساعد مؤسسة ضمان الدول العربية الإعضاء على بناء قواعد بيانات تساهم في قياس أثرها على الإقتصاد الوطني والذي يؤدي بدوره لصياغة سياسيات فعالة تعمل على تعظيم عوائد الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة المناخ الإستثماري الملائم وتفعيل دورها التنموي، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

التوصيات:

توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من التوصيات نوجز البعض منها في النقاط التالية:

- تحسين مناخ الاستثمار ودراسة المؤشرات المرتبطة بالدول المنافسة والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين مع قياس الاستثمارات الأجنبية على القيمة المضافة والتصدير والتشغيل ونقل التكنولوجيا؛
- على شركات تأمين الاستثمارات التي تسعى للبقاء في المقدمة أن تعزز قدراتها وخدماتها في مجال خدمة العملاء ودخول أسواق جديدة، والاستعداد لمستويات أعلى من التنظيم لمواجهة المنافسة؛

- مواكبة المستجدات السريعة لعصر المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بالتبادل التجاري ومن خلال نشر الرقمنة وتطبيقات التعلم الآلي وتعميق التكنولوجيا في قطاعي التمويل والتأمين لا سيما في الخدمات والتعاملات الإلكترونية؛
- دمج سياسات الإستثمار في إستراتيجية التنمية وإعتماد منهج التخطيط الشامل لجذب الاستثمارات الأجنبية لضمان التطوير المتواصل لبيئة ومناخ الإستثمار على أسس المتابعة الدقيقة و الإستجابة السريعة للمستجدات الخارجية في المنطقة العربية خاصة والعالم ككل؛
- تعظيم فوائد الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصادات والمجتمعات ووضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الايجابي على التنمية واستدامتها من خلال تطوير البحث العلمي ومواكبة المستجدات التكنولوجية والابتكارات العالمية وربطها بالانتاج المحلي في مختلف المجالات؛
- على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات أن تكثف جهودها في تقديم حزم تأمين تغطي مخاطر تجارية وغير التجارية قد يتعرض لها المستثمرون الأجانب في دول المنطقة إلى جانب تكثيف جهود نشر الوعي بتطورات مناخ الإستثمار وتحدياته؛
- مواجهة التحديات ذات الصلة بالعمليات التجارية والاستثمارية ومنها نقل البضائع حول العالم برا وبحرا وجوا والتي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين من جراء إغلاق أحد الممرات الملاحية العالمية مثل ما شهدته قناة السويس جراء جنوح ناقلة الحاويات العملاقة ايفر جيفن في 23 مارس 2021.

قائمة المراجع:

1. Michalet C.A .(1999) .la Séduction des Nations .Paris: Economica.
2. نزيه عبد المقصود. (2007). الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
3. عبد الكريم بعداش. (2007-2008). الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية، تسيير وعلوم تجارية، الجزائر: جامعة الجزائر.
4. ولد بن زازة زهرة. (2020-2021). مكاسب ومخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاديات الإنتقالية، حالة الجزائر2000-2018. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير إستراتيجي دولي. كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-.
5. بيوض محمد العيد. (2010-2011). تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة. مذكرة ماجستير. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
6. The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation .(2020) .investment insurance, service Guide تم الاسترداد من www.dhaman.net.

7. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات. (2019). مناخ الإستثمار في الدول العربية. مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، الجزء الرابع: منهجية قياسس الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
8. زغبة طلال. (2012). واقع مناخ الأستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الإستثمار . مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد07، جامعة الجزائر3.
9. سفيان قعلول. (أفريل, 2007). جاذبية البلدان العربية للإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الإستثمار. صندوق النقد العربي، دراسات إقتصادية، العدد36.